

دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد الرابع: العام والخاص) / تدرّيس سماحة الشيخ ماجد اللاميّ (دام عزّه)

بسمه تعالى

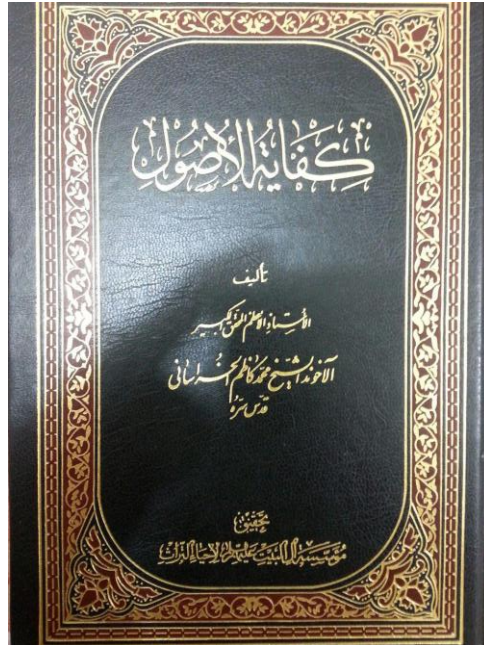
دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد الرابع: العام والخاص)

تدرّيس سماحة الشيخ ماجد اللاميّ (دام عزّه)

الشروع: يوم الأربعاء 9 / جمادى الثانية 1438 هج

والفراغ: يوم الإثنين 18 / شعبان 1438 هج

ملحوظة: نلفت عناية الطلبة الكرام (أعزّهم الله تعالى) إلى أنّ النسخة المعتمدة في التقييم هي نسخة مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث / الطبعة الثانية - ربيع الثاني 1417 هج.



دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد الرابع: العام والخاص) /تدريس سماحة الشيخ ماجد اللامي (دام عزه)

| الموضوعات | الدرس |
|--|-------|
| من قوله (قدّس سرّه) ص215 الدقيقة 15:34 / المقصد الرابع: في العام والخاص: فصل: قد عرف العام بتعاريف، وقد وقع من الاعلام فيها النقض بعدم ... | 294 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص215: كيف؟ وكان المعنى المركوز منه في الأذهان أوضح مما عرف به مفهوما ومصداقا، ولذا يجعل صدق ذلك المعنى على فرد وعدم صدقه ... | 295 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص216: وقد انقذ أن مثل شمول عشرة وغيرها لأحاديها المندرجة تحتها ليس من العموم، لعدم صلاحيتها بمفهومها للانطباق على كل واحد ... | 296 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص216: ومعه لا يصغى إلى أن إرادة الخصوص متيقنة، ولو في ضمنه بخلافه، وجعل اللفظ حقيقة في المتيقن أولى، ولا إلى أن التخصيص قد اشتهر ... | 297 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص217: لكن لا يخفى أنها تفيده إذا أخذت مرسلة لا مهمة قابلة للتقيد، وإلا فسليها لا يقتضي إلا استيعاب السلب، لما أريد منها يقينا ... | 298 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص217: وهذا هو الحال في المحلى باللام جمعا كان أو مفردا -بناء على إفادته للعموم- ولذا لا ينافيه تقييد المدخول بالوصف وغيره، وإطلاق التخصيص ... | 299 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص218: فصل: لا شبهة في أن العام المخصص بالمتصل أو المنفصل حجة فيما بقي فيما علم عدم دخوله في المخصص مطلقا ولو كان متصلا، وما احتمل ... | 300 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص219: لا يقال: هذا مجرد احتمال، ولا يرتفع به الاجمال، لاحتمال الاستعمال في خصوص مرتبة من مراتبه ... | 301 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص219: وفي تقارير بحث شيخنا الأستاذ (قدس سره) في مقام الجواب عن الاحتجاج، ما هذا لفظه: والأولى ... | 302 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص220: إذا كان الخاص بحسب المفهوم مجملا، بأن كان دائرا بين الأقل والأكثر وكان منفصلا، فلا يسري إجماله إلى العام، لا حقيقة ولا حكما، بل كان ... | 303 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص221: وأما الثاني: فلعدم انعقاد ظهور من رأس للعام، لاحتماف الكلام بما يوجب احتماله لكل واحد من الأقل والأكثر ، أو لكل واحد من المتباينين ... | 304 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص221: وهو في غاية الفساد، فإن الخاص وإن لم يكن دليلا في الفرد المشتبه فعلا، إلا أنه يوجب اختصاص حجية العام في غير عنوانه ... | 305 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص222: والسر في ذلك، أن الكلام الملقى من السيد حجة ، ليس إلا ما اشتمل على العام الكاشف بظهوره عن إرادته للعموم ، فلا بد من اتباعه ... | 306 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص223: بل يمكن أن يقال: إن قضية عمومته للمشكوك ، أنه ليس فردا لما علم بخروجه من حكمه بمفهومه ، فيقال في مثل (لعن الله بني أمية قاطبة) ... | 307 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص223: كان إحراز المشتبه منه بالأصل الموضوعي في غالب الموارد -إلا ما شذ- ممكنا، فبذلك يحكم عليه بحكم العام وإن لم يجز التمسك به بلا كلام ... | 308 |
| من قوله (قدّس سرّه) ص223: وهم وإزاحة: ربما يظهر عن بعضهم التمسك بالعمومات فيما إذا شك في فرد، لا من جهة احتمال التخصيص، بل من جهة أخرى، كما إذا شك ... | 309 |

دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد الرابع: العام والخاص) /تدريس سماحة الشيخ ماجد اللامي (دام عزه)

| | |
|-----|--|
| 310 | من قوله (قدّس سرّه) ص224: نعم لا بأس بالتمسك به في جوازه بعد إحراز التمكن منه والقدرة عليه، فيما لم يؤخذ في موضوعاتها حكم أصلا، فإذا شك في جوازه ... |
| 311 | من قوله (قدّس سرّه) ص225: وإما لصيرورتهما راجحين بتعلق النذر بهما بعد ما لم يكونا كذلك، كما ربما يدل عليه ما في الخبر من كون الاحرام قبل الميقات كالصلاة ... |
| 312 | من قوله (قدّس سرّه) ص225: بقي شيء، وهو أنه هل يجوز التمسك بأصالة عدم التخصيص؟ في إحراز عدم كون ما شك في أنه من مصاديق العام، مع العلم بعدم كونه ... |
| 313 | من قوله (قدّس سرّه) ص226: فصل: هل يجوز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص؟ فيه خلاف، وربما نفي الخلاف عن عدم جوازه، بل ادعي الاجماع ... |
| 314 | من قوله (قدّس سرّه) ص226: فالتحقيق عدم جواز التمسك به قبل الفحص، فيما إذا كان في معرض التخصيص كما هو الحال في عمومات الكتاب والسنة ... |
| 315 | من قوله (قدّس سرّه) ص227: إيقاظ: لا يذهب عليك الفرق بين الفحص هاهنا، وبينه في الأصول العملية، حيث أنه هاهنا عما يزاحم الحجة، بخلافه هناك ... |
| 316 | من قوله (قدّس سرّه) ص228: إذا عرفت هذا، فلا ريب في عدم صحة تكليف المعدوم عقلا، بمعنى بعثه أو زجره فعلا، ضرورة أنه بهذا المعنى يستلزم الطلب منه حقيقة ... |
| 317 | من قوله (قدّس سرّه) ص229: وكذلك لا ريب في عدم صحة خطاب المعدوم بل الغائب حقيقة، وعدم إمكانه، ضرورة عدم تحقق توجيه الكلام نحو الغير حقيقة ... |
| 318 | من قوله (قدّس سرّه) ص230: ويشهد لما ذكرنا صحة النداء بالأدوات، مع إرادة العموم من العام الواقع تلوها بلا عناية، ولا للتنزيل والعلاقة رعاية ... |
| 319 | من قوله (قدّس سرّه) ص230: هذا لو قلنا بأن الخطاب يمثل يا أيها الناس اتقوا في الكتاب حقيقة إلى غير النبي صلى الله عليه وآله بلسانه... |
| 320 | من قوله (قدّس سرّه) ص231: الثانية: صحة التمسك بإطلاقات الخطابات القرآنية بناء على التعميم، لثبوت الاحكام لمن وجد وبلغ من المعدومين، وإن لم يكن ... |
| 321 | من قوله (قدّس سرّه) ص231: وليس المراد بالاتحاد في الصنف إلا الاتحاد فيما اعتبر قيда في الاحكام، لا الاتحاد فيما كثر الاختلاف بحسبه ... |
| 322 | من قوله (قدّس سرّه) ص232: فصل: هل تعقب العام بضمير يرجع إلى بعض أفراده، يوجب تخصيصه به أو لا؟ فيه خلاف بين الاعلام وليكن محل الخلاف ما إذا وقعا ... |
| 323 | من قوله (قدّس سرّه) ص233: كانت أصالة الظهور في طرف العام سالمة عنها في جانب الضمير، وذلك لان المتيقن من بناء العقلاء هو اتباع الظهور في تعيين المراد ... |
| 324 | من قوله (قدّس سرّه) ص233: فصل: قد اختلفوا في جواز التخصيص بالمفهوم المخالف، مع الاتفاق على الجواز بالمفهوم الموافق، على قولين، وقد استدلل لكل منهما بما لا يخلو ... |
| 325 | من قوله (قدّس سرّه) ص234: ومنه قد انقدح الحال فيما إذا لم يكن بين ما دل على العموم وما له المفهوم، ذاك الارتباط والاتصال، وأنه لا بد أن يعامل مع كل منهما معاملة ... |
| 326 | من قوله (قدّس سرّه) ص235: وذلك ضرورة أن تعدد المستثنى منه، كتعدد المستثنى، لا يوجب تفاوتاً أصلا في ناحية الأداة بحسب المعنى، كان الموضوع له في الحروف عاما ... |

دروس في شرح كفاية الأصول (المقصد الرابع: العام والخاص) /تدريس سماحة الشيخ ماجد اللامي (دام عزه)

| | |
|-----|--|
| 327 | من قوله (قدّس سرّه) ص235: فصل: الحق جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد المعتبر بالخصوص كما جاز بالكتاب، أو بالخبر المتواتر، أو المحفوف بالقرينة القطعية من خبر ... |
| 328 | من قوله (قدّس سرّه) ص236: لا يمنع عن التصرف في دلالة الغير القطعية قطعاً، وإلا لما جاز تخصيص المتواتر... |
| 329 | من قوله (قدّس سرّه) ص236: إلا أنه لا محيص عن أن يكون المراد من المخالفة في هذه الأخبار غير مخالفة العموم، إن لم نقل بأنها ليست من المخالفة عرفاً ، كيف ؟ ... |
| 330 | من قوله (قدّس سرّه) ص237: وإن كان مقتضى القاعدة جوازهما، لاختصاص النسخ بالاجماع على المنع ... |
| 331 | من قوله (قدّس سرّه) ص237: وإن كان العام وارداً بعد حضور وقت العمل بالخاص، فكما يحتمل أن يكون الخاص مخصصاً للعام، يحتمل أن يكون العام ناسخاً له ... |
| 332 | من قوله (قدّس سرّه) ص238: ولا بأس بصرف الكلام إلى ما هو نخبة القول في النسخ ، فاعلم أن النسخ وإن كان رفع الحكم الثابت إثباتاً ، إلا أنه في الحقيقة دفع الحكم ... |
| 333 | من قوله (قدّس سرّه) ص239: وأما البداء في التكوينيات بغى ذاك المعنى ، فهو مما دل عليه الروايات المتواترات، كما لا يخفى، ومجمله أن الله تبارك وتعالى إذا تعلق . |
| 334 | من قوله (قدّس سرّه) ص240: ثم لا يخفى ثبوت الثمرة بين التخصيص والنسخ، ضرورة أنه على التخصيص يبني على خروج الخاص عن حكم العام رأساً، وعلى النسخ ... انتهى المقصد الرابع عند الدقيقة ((30:25)) ثم نشرع بعدها في المقصد الخامس. |

خادمكم:

محمد علي الشيخ ماجد اللامي